أنا هنا

الانتماء والهوية القانونية في المنطقة العربية: ضمان انتماء كل طفل وامرأة ورجل، وضمان حصولهم على هوية قانونية

أنا هنا

#أنا
هنا

المحتويات

تمهيد ٦
المقدمة ٨

الفصل الأول:
إصلاحات قانون الجنسية التاريخية ١٠

مصر ١٢
الجزائر ١٤
العراق ١٦
المغرب ١٨
تونس ٢٠
اليمن ٢٢
دول الخليج ٢٤

الفصل الثاني:
التّسجيل المدني وتسجيل المواليد ٢٦

تسجيل المواليد ضمن الاستجابة لأزمة اللجوء السوري ٣٣
الأردن ٣٤
لبنان ٣٦
العراق ٣٨
مصر ٤٠
تسجيل المواليد على النطاق الأوسع في الإقليم ٤٢
موريتانيا ٤٢
الأشخاص النازحون داخلياً في اليمن ٤٦

الفصل الثالث:
تأكيد وجود الجنسية والحصول عليها ٤٨

سورية ٥٢
العراق ٥٤

تمهيد

تـمّ تسـجيل لحظـة تاريخيـة بـارزة يـوم ٢٨ فبرايـر / شـباط عـام ٢٠١٨، عندمـا عقـدت جامعـة الـدول العربيـة اجتماعـاً علـى مسـتوى الـوزراء فـي تونـس حـول «الانتمـاء والهويـة القانونيـة»، تحـت رعايـة الرئيـس التونسـي. فقـد تَمخَّـض عـن هـذا اللّقـاء اعتمـاد الإعـلان بشـأن الانتمـاء والهويـة القانونيـة. هـذا الإعـلان يدعـو إلـى منـح المـرأة وجميـع الأطفـال حقوقـاً متسـاوية فـي الجنسـية، لكـي يتمكّنـوا مـن التّمتُّـع بحقّهـم فـي الحصـول علـى هويـة قانونيـة.

لقـد شـهدتُ، خـلال السـنوات القليلـة الماضيـة، حجمـاً لا يُصدَّق من مَنَعة (صمود) الرجال والنساء والأطفـال فـي المنطقـة العربيـة، وذلـك علـى الرّغـم مـن أشـكال المعانـاة المتعـددة، والحـروب والنّـزاع والنّـزوح التـي مـرُّوا بهـا، ممّـا يؤكّـد مجـدداً تقاليدنـا فـي الحمايـة والشـمول. وممّـا يبعـث علـى الفخـر أنّنـي قـد شـاهدت بلدانـاً تسـتضيف اللاجئيـن السـوريّين بِكَـرَم، وتتّخـذ إجـراءات مبتكـرة فـي الاسـتجابة لِلاحتياجـات المُحـدَّدة لهـذا المجتمـع مـن اللاجئيـن، بينمـا نظَـرت بلـدانٌ أُخـرى فـي إجـراء إصلاحـات لقوانينهـا فـي العقـود الأخيـرة. والأهـم، أننـي رأيـت المـرأة فـي المنطقـة العربيـة تأخـذُ بزمـام القيـادة نحـو تأميـن مسـتقبل أطفالهـا وعائلتهـا التـي طالهـا النّـزاع والنـزوح، بينمـا تعمـل جامعـة الـدول العربيـة علـى ضمـان حمايـة المـرأة، والتأكـد مـن أن رأيهـا مسـموع بصـورة دائمـة.

تفتخر جامعة الدول العربية، بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بإصدار الطبعة الأولى من حملة «أنا هنا»، لتروي قصصَ الرجال والنساء والأطفال في المنطقة العربية مِمَّن أحدثوا فرقاً، أو لتُبرز دور الحكومات التي تخوض مسيرات جديدة تهدف إلى تحسين جوانب حياة الأشخاص، وضمان انتماء الجميع منهم، والتأكّد من أنّهم يستطيعون بلوغ طاقاتهم وإمكاناتهم الحقيقة الممكنة؛ وبالمقابل يستطيعون بدورهم، تقديم مساهمات قيِّمة للمجتمع. ويتمثّل القصد من هذه الطبعة أيضاً في عرض منظور مختلف عن منطقتنا، وتقديم صورة تعكس مواطن القوة والإنجازات فيها، صورة نفتخر بها جميعنا.

سعادة السفيرة/ هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد،
رئيس قطاع الشؤون الإجتماعية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تَعترفُ التقاليد المعمول بها منذ أمد بعيد في المنطقة العربية وتقرُّ بحقّ جميع الأطفال في الانتماء، وفي التّمتّع بالحقوق في الحياة الأسرية (العائلية) وفي وحدة الأسرة (العائلة)، وفي الحصول على اسم، وهوية قانونية وجنسية. وتعمل جامعة الدول العربية، بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين، على جمع كافة القطاعات ذات الصلة معاً – بما في ذلك الهيئات الحكومية، والسلطات القضائية، والقائمين على تسجيل الأحوال المدنية، والقطاع الصحي، جنباً إلى جنب مع المجتمعات المتأثرة ذاتها، وذلك بهدف المحافظة على هذه المبادئ، وبناء الاستجابة الشمولية التي تصون مستقبل الأطفال وعائلاتهم.

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا تزال نموذجا رياديّاً في الاستجابة للأزمات، وفي الحفاوة والضيافة غير المسبوقة للاجئين، مُلهمةً بذلك الاستجابات وحلول الحماية المبتكرة – والتي تشمل ما يمكن إنجازه من خلال إقامة الروابط الاستراتيجية مع الأهداف التنموية المستدامة. لقد سبقت هذه الاستجابات صدور إعلان نيويورك والاتفاق الدولي بشأن تقاسم مسؤولية اللاجئين، وذلك عن طريق التنبّؤ بالعناصر الأساسية لتلك الاستجابات والحلول، ومنها على سبيل المثال، تخفيف الضغوط على المجتمعات المضيفة من خلال اتباع نهج «المجتمع كله»، وتعزيز الاعتماد على الذات وسبل كسب العيش، والحث على الحلول التي تأتي بها أطراف ثالثة وتوسيع نطاقها.

أيمن غرايبة
مدير المكتب الإقليمي
للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مقدمة

الانتماءُ هو من الأُسس اللازمة لنمو الأشخاص، وتمكُّنهم من بلوغ طاقاتهم وإمكاناتهم، ومن البقاء آمنين ضمن عائلاتهم، ومجتمعاتهم، وبلدانهم. فزيادة الشمول التّامّ، والمشاركة الكاملة والانتماء الكامل لجميع الأشخاص يُمكن أن تقوّي الاقتصادات المحلية والقومية، وأن تؤدّي إلى ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، وأن تُحسّن التّماسك والاستقرار الاجتماعيّين. وتُهدِّدُ الأزمات العالمية والإقليمية بترك ملايين الأشخاص، بما في ذلك الأطفال، في الهوامش - دون إيلائهم أي اعتبار. وقد يؤدي النزاع، وما ينتجُ عنه من نزوح واسع النطاق، إلى تعريض الأطفال للمخاطر وذلك لارتفاع نسب انفصال أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم، وعدم أداء نُظُم التّسجيل المدني وظائفها في المناطق التي يطالها النّزاع، وبسبب الصعوبات في تسجيل واقعات الولادة وواقعات الزواج الجديدة. كذلك فقد أدّت ظاهرة العولمة، الحديثة العهد نسبياً، إلى زيادة حجم الحركة والانتقال، والهجرة والتّحرّكات السكانية المختلطة. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت أعدادٌ كبيرةٌ من الأشخاص تعيش خارج بلدان جنسيتها، أو تمتلك جنسيات (حقوق جنسية) متعدّدة، وتعيش في أكثر من بلد واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت واقعات الزواج بين الأشخاص من مختلف الجنسيات أحداثاً يتكرّر حدوثها. ونتيجة لذلك، فقد أصبح مألوفاً، على نحو متزايد، وجودُ أطفال من خلفيات تاريخية مُعقدة، والذين يُحتمَلُ أن يكون لدى آبائهم وأمهاتهم جنسيات مختلفة، و/أو الذين يولدون خارج بلدان جنسية آبائهم وأمهاتهم الأصلية. في مثل هذه الأوضاع، قد يصبح الأطفال أكثر عُرضة لخطر عدم اكتساب جنسية عند الولادة، بسبب بعض الاختلافات الموجودة في قوانين الجنسية لدى مختلف البلدان.

يعتمد هذا الإعلان على التقاليد الطويلة الأمد المعمول بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعترف بحقّ جميع الأطفال في الانتماء، وفي التّمتّع بالحقوق في حياة عائلية وفي وحدة العائلة، وفي الحصول على اسم وهويّة قانونية.

لقد تبنّى المؤتمرُ الوزاري الذي عقدته جامعة الدول العربية، في شهر فبراير / شباط في عام ٢٠١٨، الإعلان العربي حول الانتماء والهوية القانونية.[١] ويبني هذا الإعلان على الممارسات والأمثلة الجيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك، الاعتراف بحق جميع الأطفال في الانتماء والحصول على اسم وهوية قانونية. ويؤكّدُ الإعلانُ أيضاً على الالتزام المشترك من جانب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بتقوية وتعزيز حقوق المرأة في الحصول على الجنسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على الجنسية، والأخذ بزمام القيادة للتأكد من انتماء الجميع. إنّ وجودَ نطاق متنوّع من الصّكوك الإقليمية – ومنها ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، والميثاق العربي لحقوق الإنسان - والتي تنصُّ على أحقيّة جميع الأشخاص في الحصول على هوية قانونية وحياة كريمة، يُوضِّحُ التزام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملياً بحماية الأطفال وعائلاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مبادئ الشارقة، بما يتعلق بحماية الأطفال اللاجئين، تبيّن وجوب تسجيل وتوثيق جميع الأطفال اللاجئين عند الولادة. وبالاستثمار في كل هذه المستجدات الإقليمية، داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد قامت العديدُ من بلدان هذ المنطقة باتّخاذ تدابير محلية لكي توفّر مستوىً أفضل من الحماية للنساء والأطفال والعائلات، بما في ذلك ما يتعلّق بحقوقهم في الحصول على جنسية ما، وتوثيق هوياتهم، ووحدة العائلة. وممّا تجدرُ ملاحظته، على وجه الخصوص، إجراء إصلاحات مهمة في قوانين الجنسية، في جميع أنحاء هذه المنطقة، لإعطاء المرأة الحق في منح الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل، بينما تمّ اتّخاذ تدابير مبتكرة، عَبْرَ أرجاء المنطقة أيضاً، لتيسير عملية تسجيل المواليد.

تُشكِّلُ هذه الطبعةُ جزءاً من حملة جامعة الدول العربية التي تحمل عنوان «أنا هنا»، والتي تم اطلاقها في شهر فبراير / شباط ٢٠١٨ من أجل توثيق الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاعتراف بها طوال عملية تنفيذ التوصيات التي يحتويها الإعلان العربي بشأن الانتماء والهوية القانونية. كذلك تسلّط هذه الطبعة الضوء على التدابير الإيجابية التي تمّ اتّخاذها في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف ضمان قدرة جميع الأشخاص على التّمتع بحقهم في الانتماء، والحصول على هوية قانونية، كما تُسلِّطُ الضوء على المستجدات الإيجابية فيما يتعلّق بإصلاحات قوانين الجنسية، وتوثيق الأحوال المدنية، ومنها تسجيل المواليد، جنباً إلى جنب مع اكتساب الجنسية.

[١] جامعة الدول العربية، الإعلان العربي بشأن الانتماء والهوية القانونية، ٢٨ فبراير / شباط ٢٠١٨، والمتوافر على الموقع الإلكتروني: https://www.refworld.org/docid/5a9ffbd04.html

الفصل الأول:

إصلاحات قانون الجنسية عبر التاريخ

إصلاحات قانون الجنسية عبر التاريخ

قطعت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوات كبيرة في تطوير المساواة بين الجنسين في الحصول على حقوق الجنسية في السنوات الأخيرة؛ إذ أقدمت كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس واليمن بتشريع إصلاحات تمنح القدرة المتساوية للرجال والنساء على منح جنسياتهم لأطفالهم. وفي عام ٢٠٠٦، سنّت العراق أيضاً تشريعات تدعم تساوي المواطنين في منح الجنسية لأطفالهم الذين يولدون داخل إقليم الدولة العراقية، ولكنّ تلك التشريعات لا تمتدّ تلقائيّاً إلى حدّ منح هذا الحقّ للمرأة العراقية التي يُولَدُ أطفالُها خارج إقليم الدولة. كذلك سنّت بلدان أخرى داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إصلاحات جزئية لتوسيع نطاق حقوق المرأة في الجنسية، وأعربت العديد من الحكومات عن التزامها بالتّصدّي لعدم المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية لديها. وكانت كلٌّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد أدخلت، منذ عهدٍ قريب جداً، أحكاماً قانونيةً إيجابيةً جديدة، تتمثّلُ تحديداً في السماح للأطفال بتقديم طلبات للحصول على الجنسية على أساس نَسَب الطفل لأمّه، وعلى أساس تقديري؛ والتي تعدّ خطوةٌ أولى إيجابيّة.

لعملية سنّ تشريعات المساواة بين الجنسين أثرٌ إيجابيٌّ هائل على الأطفال والعائلات، فهي عملية بالغةُ الأهمية لضمان المشاركة التامة في المجتمعات.

لعملية سنّ تشريعات المساواة بين الجنسين أثرٌ إيجابيٌّ هائل على الأطفال والعائلات، فهي عمليةٌ بالغة الأهمية لضمان المشاركة التامة في المجتمعات. فمن دون امتلاك جنسية، يواجه الأفراد غالباً وجوداً يتّصف بانعدام الأمن والتّهميش.

بازدياد عدد الأطفال الذين يتمتّعون بحقّهم في الحصول على الجنسية، أصبح الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم أفضل، كما أصبح هؤلاء الأطفال يتمتعون بأمن أكثر من ذي قبل، من حيث التّعرُّض للاستغلال والعنف. وتنتقل هذه التأثيرات الإيجابية بالتالي إلى مجتمعات هؤلاء الأطفال حالما يكبرون فيُصبحون يافعين وشباباً يمتلكون مهارات ومؤهلات علمية قيّمة، ويستطيعون المساهمة بصورة كاملة في اقتصاداتهم. إنّ السّماح للمرأة بنقل جنسيتها لأطفالها، على قدم المساواة مع الرجل، تضمن المحافظة على وحدة العائلة، وتردعُ الأشخاص من اتّخاذ تدابير يائسة لتأمين أدلّة تثبت هويتهم وجنسيتهم. وبصورة عامة، فإنّ قوانين الجنسية التي تحقق المساواة بين الجنسين تُعزِّزُ الشمول الاجتماعي والاقتصادي، والاستقرار والازدهار والأمن القومي – ممّا يوفّر الأساس اللازم لتنمية أكثر استدامة.

مصر

على المستوى الإقليمي، فقد كانت مصر الأكثر أسبقية، من بين بلدان المنطقة، بجعل قوانينها أكثر تحقيقاً للمساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠٠٤، عملت مجموعات وقيادات حقوق مصرية بارزة، تُعنى بشؤون المرأة، ومنها المجلس القومي للمرأة في مصر، بالشراكة فيما بينها على ترسيخ حقوق متساوية للمرأة مع حقوق الرجل في قانون الجنسية المصري. وفي عام ٢٠٠٤، نجحت هذه الجهود في إقرار القانون رقم ١٥٤، الذي قنّن حقوق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها أسوةً بالرجل. وقد ساعد هذا القانون العائلات على البقاء معاً في مصر، عن طريق ضمان حصول جميع أفراد العائلة على الجنسية المصرية. وإضافةً إلى ذلك، فقد عزّز هذا من إمكانية الحصول على التعليم وفرص العمل، ووفّر أساساً أكبر من الفرص، ومنها الفرص الاقتصادية، والكرامة.

ترتاد كل من فاطمة، زينة وخديجة المدرسة.
فقد تمّ تعزيز حصول الأطفال على التعليم من خلال إصلاح قانون الجنسية في مصر.

QATAR
AIRWAYS

الجزائر

في عام ٢٠٠٣، تضافرت جهود قادة المجتمع المدني والأكاديميين والخبراء القانونيّين في الجزائر لتشكيل ائتلاف يُسمَّى «٢٠ عاماً تكفي»، لإبراز رؤيتهم المشتركة الهادفة إلى تعديل قوانين البلاد، ولمواءمتها مع المتطلبات الدستورية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي فبراير / شباط ٢٠٠٥، أثبتت هذه الجهود نجاحها، عندما أُجيزَ قانون جديد للجنسية في الجزائر، يضمن المساواة في قدرة المواطنين، بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي، على منح جنسياتهم لأطفالهم. لقد تمكنت الجزائر ومواطنوها من النمو بفضل قانون الجنسية الجديد الذي يكرِّس المساواة والشمول.

أحمد وأصدقاؤه يلعبون كرة القدم.
يتمتع الأطفال الذين تمت ولادتهم لأمهات أو آباء جزائريون الآن بحقوق متساوية في الجنسية، والتي أدت إلى تعزيز الاندماج في مجتمعاتهم.

العراق

في عام ٢٠٠٦، عدَّل العراق قانون الجنسية لديه لكي يضمن تمكُّن جميع الأطفال الذين يولدون داخل العراق من اكتساب الجنسية من أمهاتهم أو آبائهم على قدم المساواة. ويمكن للأطفال الذين يولدون خارج العراق لأمهات عراقيات ولآباء مجهولي أو عديمي الجنسية أن يُمنحوا الجنسية، على أساس تقديري، بناءً على شروط معيّنة. وبالإضافة إلى منع حدوث انعدام الجنسية أثناء فترة الطفولة، فقد احتوى القانون المُعدّل على أحكام مُكرَّسة لحلّ الأوضاع التاريخية من انعدام الجنسية داخل البلد – الأمر الذي أدّى إلى أكبر انخفاض في حالات انعدام الجنسية على مستوى العالم في غضون عام واحد – بما يزيد عن ١٠٠ ألف شخص، خلال عام ٢٠١٠.

”حصلتُ على الجنسية العراقية لأطفالي ومكّنتُهم من التّمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها نظرائهم (أقرانهم)، بما في ذلك حقّهم في التوثيق (الحصول على الأوراق الثّبوتية) وجوازات السفر. حيث لم تكن هذه الامتيازات متوافرةً بمقتضى القانون السابق“.

الخنساء يحيى عاشور، أمٌّ، عراقية الجنسية، لطفلين، متزوجة من سعد عطية طه، رجل مصري الجنسية.

نوال، سيدة عراقية الجنسية، برفقة أطفالها. نوال متزوجة من شخص إيراني الجنسية. وكان أطفال نوال قادرين على الحصول على الجنسية العراقية بسبب إجازة قانون الجنسية العراقية رقم ٢٦، في عام ٢٠٠٦.

المغرب

عدّلت المغرب قانون الجنسية لديها، في عام ٢٠٠٧، معترفةً بحق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل. وقد عزّز هذا الإصلاح البالغ الأهمية التنمية الوطنية (القومية) والتماسك الوطني (القومي)، وكان له الأثر الهائل على الحياة اليومية للأطفال المغاربة وللعائلات المغربية. كذلك فإن دستور المملكة المغربية المعدّل، والذي أُقرّ في عام ٢٠١١، يُعزّز بدرجة أكبر هذا المبدأ البالغ الأهمية في المساواة بين الجنسين في جميع جوانب القانون.

"اعتاد أطفالي على الاعتقاد بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولكن منذ حصولهم على الجنسية المغربية أصبحوا يشعرون بأنهم ينتمون إلى المجتمع بنفس الطريقة التي ينتمي بها الأطفال الآخرون. وهم يشعرون بالارتياح في المدرسة، وسيتمكنون في نهاية المطاف من الحصول على شهادة الدبلوم المدرسية، والالتحاق بالجامعات. آمل أن تأخذ إصلاحات قانونية مماثلة مجراها في البلدان الأخرى في المنطقة، حتى يتمكّن الأطفال الآخرون من التمتع بنفس مزايا المساواة بين الجنسين في قوانين الحصول على الجنسية التي انتفع بها أطفالي."

رضوان، رجلٌ سوري الجنسية متزوّج من امرأة مغربية. ولا تزال هذه العائلة تعيش في المغرب منذ ١٧ عاماً، ولديها خمسة أطفال. حصل الأطفال الخمسة على الجنسية المغربية من خلال أمهم بعد الإصلاحات القانونية التي تمتّ في عام ٢٠٠٧.

أماني تتفوق في المدرسة. حيث تضمن الإصلاحات القانونية في المغرب انتماء كافة الأطفال وحصولهم على فرص متساوية.

تونس

استناداً إلى المستجدات المهمة التي حدثت داخل المنطقة، فقد جرى تعديل قانون الجنسية التونسي في عام ٢٠١٠، بما يسمح للمرأة التونسية بنقل جنسيتها لأطفالها أسوةً بالرجل. وقد كان لهذا التعديل أثرٌ فوري على حياة الكثير من العائلات التونسية نظراً لأنّه فتح المجال أمام أطفالهم للانتفاع من نفس الحقوق والخدمات التي يتمتّع بها المواطنون الآخرون. وقد أفاد هذا الإصلاح، على وجه التحديد، العدد المتزايد من النساء التونسيات المتزوجات من أجانب، (واللواتي لم يكن من الممكن لهن في السابق إعطاء/نقل جنسياتهن لأطفالهن).

سمر وابنتها ليلى.
عزّزت إصلاحات قانون الجنسية في تونس من وحدة الأسر في كافة أنحاء البلاد

اليمن

في عام ٢٠١٠، استجابت الحكومة اليمنية لطلبات مواطنيها المتزايدة بتحقيق المساواة بين الجنسين ضمن قوانين الدولة، فأصدرت تعديلاً على قانون الجنسية، ينص على المساواة بين النساء والرجال اليمنيّين في منح الجنسية لأطفالهم، من دون شروط. وقد انتهى المطاف بهذا التطور المُرحّب به والذي جاء في الوقت المناسب ليصبح مصدراً بالغ الأهمية في الحماية، لا في أوقات السلم والطمأنينة فحسب، بل أيضاً في الفترات اللاحقة من النّزاع وعدم الاستقرار. وتُظهر الإصلاحات القانونية في اليمن، بصورة أكبر، الطبيعة البالغة الأهمية للتشريعات التي تحتوي على أحكام المساواة بين الجنسين في حالات الطوارىء الإنسانية.

أثبتت التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ الإنسانية على أنها مصدر مهم للحماية، بما في ذلك حماية الأطفال مثل بسمة.

دول الخليج

في أعقاب موجة الإصلاحات في قانون الجنسية، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بدايات الألفية الثانية، هناك عددٌ من دول المنطقة التي شرعت أيضاً في اتّخاذ خطوات مهمّة لزيادة حقوق المرأة في الحصول على الجنسية.

وممّا يثير الاهتمام على هذا الصعيد أنّ عدداً من دول الخليج قد أدخلت سُبُل حماية مُهمَّة ضمن قوانين الجنسية لديها، بهدف حماية حقوق المرأة في الجنسية. ففي الكويت والمملكة العربية السعودية، لا تفقد المرأة جنسيتها لدى زواجها من شخص أجنبي، إلى أن، أو ما لم تكتسب جنسية الزوج الأجنبي، وأن تقوم بذلك بناءً على طلبها؛ وبذلك فإنّ هاتين الدولتين تدعمان مبادئ أساسية من القانون الدولي. وبالمثل، فقد أدخلت مملكة البحرين سُبُل حماية مهمّة، لا يُمكن للمرأة البحرينية بمقتضاها أن تفقد جنسيتها بسبب الزواج من شخص أجنبي، إلى أن، أو ما لم تكتسب جنسية زوجها.[٢]

لقد مَنَحت هذه المستجدات المرأة الحماية الضرورية من حدوث انعدام الجنسية، والتي قد تنشأ عن واقعات الزواج، أو الانفصال أو عن التّغييرات في وضع جنسية أزواجهنّ. و تُوفّرُ هذه المستجدات أيضاً حماية مُعزَّزةً للأطفال من مواجهة حالات ولادة من دون جنسية، وذلك من خلال التأكد من أن تبقى الأم حاملةً لجنسيتها التي يُمكن بعد ذلك نقلها لأطفالها، بصرف النظر عن جنسية زوجها.

[٢] يمكنكم القاء نظرة إلى قانون الجنسية البحريني (لعام ١٩٦٣)؛ مرسوم القانون، رقم ١٠ (لعام ١٩٨١) تعديل قانون الجنسية البحريني (لعام ١٩٦٣)؛ مرسوم القانون، رقم ١٢ تعديل قانون الجنسية البحريني (لعام ١٩٦٣).

الفصل الثاني:

التّسـجيل المدني وتسـجيل المواليد

إنّ الحق بوجود هوية هو حق انساني لكل طفل، ومن الناحية العملية، فإن تسجيل المواليد هو الخطوة الأولى لتحقيق هذا على أرض الواقع. وتأخذُ دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بزمام القيادة في هذه المسيرة - بمشاركة شركائها من المجتمع المدني، ومن العائلات المُتضرّرة - للتأكد من أن يبدأ كل طفل حياته بشهادة ولادة (ميلاد) تُثبتُ اسمه، وعلاقاته العائلية وجنسيته. وتكون شهادة الميلاد، في كثير من الأحيان، عاملاً بالغ الأهمية في منع حدوث انعدام الجنسية – وذلك لأنّها تثبت نَسَبَ الطفل إلى والديه، كما تثبت مكان ولادته؛ وهذان هما الأساسان اللذان يكتسب الطفل الجنسية بناءً عليهما بمقتضى معظم قوانين الجنسية في العالم.

تسجيل واقعة ولادة الطفل هو حقٌّ إنسانيٌّ لكل طفل.

تستمر شهادات الميلاد في أداء دور مهمّ حتى بلوغ المولود سنّ الرُّشد، حيث من المحتمل أن تكون هذه الشهاداتُ مطلوبةً في الممارسة العملية لمجموعة متنوّعة من الأغراض: للحصول على التعليم، وللحصول على الضمان الاجتماعي أو على عمل في القطاع الرسمي، ولشراء الممتلكات أو إثبات الحقّ في وراثتها، وللحصول على بطاقة الهويّة، أو للانتخاب، أو للحصول على جواز سفر، وكذلك للأغراض الضريبية. ويمكن أن يعني الافتقارُ إلى وجود هذه الوثائق احتمالية تعريض الطفل إلى الزواج (تحت السن القانوني) أو الدخول إلى سوق العمل، أو أن يتم تجنيده إلزامياً في القوات المسلّحة قبل بلوغه السِّنَّ القانونية لذلك. ويعتبر تسجيلُ الطفل عند الولادة الخطوةَ الأولى لضمان الاعتراف به كشخص أمام القانون، الأمر الذي يحفظ حقوقهم، ويضمن ألا يَمُرَّ أي انتهاك لهذه الحقوق من دون أن يلاحظه أو يفطنَ إليه أحد.[٣]

تأخذُ الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بزمام قيادة هذه المسيرة - بمشاركة شركائها من المجتمع المدني، ومن العائلات المُتضرّرة - للتأكد من أن يبدأ كل طفل حياته بشهادة ولادة تُثبتُ اسمه، وعلاقاته العائلية وجنسيته.

وتعتبر الحاجة إلى الوثائق الثبوتية المدنية الشخصية، ومنها وثيقة تسجيل واقعة الولادة، أحد ثوابت الحياة اليومية في كل أنحاء العالم، وهي أساسية لتثبيت الهوية القانونية للشخص. ومن المحتمل أن يجد اللاجئون أنفسهم من دون وثائق ثبوتية تُعرِّف بهم بسبب الظروف التي غالباً ما يكونون فيها مجبرين على مغادرة بيوتهم، وكذلك بسبب الصعوبات التي يواجهونها في تجديد واستبدال الوثائق التي تُثبت هويتهم ووضعهم المدني. فالوثائق الثبوتية للهوية ضرورية لحرية التّنقل، وبالتالي الوصول إلى برّ الأمان، وهي تُيسِّر عملية اقتفاء أثر الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو رُعاتهم وإعادة جمع شملهم. وتحتاج المرأة، في أغلب الأحيان، إلى شهادة الزواج لكي ترث التّركة، ولتسجيل واقعات ولادة أطفالها، وكذلك لأغراض الحضانة. فحالما يصل الأشخاص إلى بلد اللجوء، فإنّ الحصول على بطاقات الهوية القومية (الوطنية) قد يوفّر دليلاً ثبوتيّاً على وضعهم المدني (حالتهم المدنية) وعلى الجنسية. وهذا أمرٌ ضروري، من بين أمور ضرورية أُخرى، لتسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج، وللحصول على عمل، وعلى مسكن ورعاية طبية، وللتّأهل لتلقّي الخدمات الاجتماعية، والالتحاق بالمؤسّسات التعليميّة.

٣ تُكرِّس المادّ ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتان ٧ و ٨ من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة ٢٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الحقّ في الحصول على هوية قانونية.

german
humanitarian assistance
Save the Children

عدنانُ، ١٤ عاماً، لاجئٌ سوريٌّ يافعٌ
يعيش في مخيم الزعتري في الأردن،
ويتطّلع بأمل إلى مستقبل زاهر.

وضعه يُماثلُ وضع الآلاف من الأطفال
السورين اللاجئين الآخرين الذي سعوا
إلى اللجوء في كافة أرجاء المنطقة.
زينة ذات ال ٤ أعوام، طفلة سورية
لاجئة، تعيش في مصر، أُعطيت شهادة
ميلاد، جعلتها تنتمي، وتصبح لديها
هوية قانونية. وهذان هما الأساسان
الجوهريان لبدء حياتها، واللذان
يفسحان لها المجال للحصول على فرص
متساوية مع الأطفال الآخرين.

لاجئٌ يافع في مخيم الزعتري، الأردن

تسجيل المواليد ضمن الاستجابة للجوء السوري

ضمن سياق حالات الطوارئ الإنسانية المستمرة في المنطقة، ولا سيّما الأزمة السورية، استجابت الحكومات والشركاء في البلدان المجاورة لسورية، بطريقة فاعلة، للاحتياجات الناشئة للمجتمعات النازحة (اللاجئة)، من خلال الضيافة الكريمة والمبادرات الابتكارية الفعّالة، التي حسّنت بصورة مثيرة للاهتمام من إمكانية حصول اللاجئين على الوثائق الثبوتية لأحوالهم المدنية. فقد حدثت، على وجه الخصوص، مستجدّات إيجابيّة عديدة في دول الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (الخطة 3RP) في الاستجابة للأزمة السورية في كل من (الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر) والتي أدّت إلى حدوث زيادات هائلة في أعداد الأطفال اللاجئين الذين أصبح من الممكن تسجيلهم عند ولادتهم.

لقد انخفض عدد الأطفال السوريين - الذين يولدون داخل المنطقة كل عام، من دون أن يكون لديهم أي شكل من أشكال الوثائق الثّبوتيّة للهوية - من ٣٥ في المائة من مجموع المواليد في عام ٢٠١٢ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٢٠.

ومع أنّ كلَّ بلد من تلك البلدان قد نفَّذ استجابات ونشاطات مهمّة للتعامل مع هذا الموضوع، إلا أن المكوِّنات الضرورية للنجاحات التي تحقّقت تضمّنت تطبيق إجراءات مبسّطة، وزادت من إمكانية وصول اللاجئين إلى مكاتب تسجيل الأحوال المدنية، وحصولهم على العون القانوني والمشورة، وتفاعلهم مع المجتمعات المحلّية كعوامل تغيير، إضافةً إلى توفير الإمكانية للحصول على الخدمات الجيدة في مجال صحة الأمومة. وعلاوةً على ذلك، فمن العوامل المحورية التي ارتكزت وما زالت ترتكز عليها كلّ تلك الجهود، الاعتراف بأنّ اللاجئين يأتون بمهارات وقدرات ومعرفة بالغة الأهمية للتّصدّي للتّحدّيات، ولخدمة مجتمعاتهم.

وقد كان لهذه المبادرات تأثيرٌ مثيرٌ للاهتمام على تسجيل المواليد في المنطقة، حيث عَمِلَ على خفض عدد الأطفال الذين يُولدون في المنطقة من دون أي شكل من أشكال الوثائق الثّبوتية للهوية، من ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٢٠. وقد ارتفع عدد الأطفال اللاجئين السوريّين، الذين يولدون في بلدان الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP)، والذين يستطيعون الحصول على شهادة ولادة رسمية، إلى نسبة ٨٠ في المائة تقريباً. وهذا يعني أنّ الأطفال اللاجئين سوف ينمون ويكبرون مع إمكانية أعلى للحصول على الخدمات العامة، ويتمتّعون بالحماية الضرورية، ويُطوِّرون كامل إمكاناتهم وطاقاتهم بدعم من البلدان التي يعيشون فيها.

لاجئة سورية تمكنت من تسجيل طفلها عند ولادته في الأردن.

الأردن

لقد كان للحلول الابتكارية والعملية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الفورية للاجئين الذين وصلوا حديثاً إلى الأردن، أثرٌ هائلٌ على الحياة الآنية والمستقبلية لآلاف اللاجئين.

ومن الاستجابات المُهمّة لتخطّي العوائق المادّية المحسوسة، التي واجهها اللاجئون في الحصول على التوثيق المدني (الحصول على أوراق الثبوتية)، إنشاء مكاتب لتسجيل الأحوال المدنية، ومحاكم داخل المخيّمات، واقتران ذلك بتوفير الخدمات المتنقّلة. وقد أدّت هذه الاستجابات إلى التسجيل الفوري لحديثي الولادة في المخيّمات، وإلى تقنين واقعات الزواج غير الرسمية. وقد عزّزت المحاكم الأردنية حقوق المرأة في حضانة الطفل والنفقة والمُلْكية والميراث، والزواج القانوني في حالات التفريق، أو الطلاق أو وفاة الزوج. ومع الادراك التام بأنّ اللاجئين غالباً ما يصلون إلى دول اللجوء، ومعهم بضع وثائق، أو يصلون بلا وثائق أصلاً، قامت الأردن بإدخال تدابير جديدة ومرنة، ومنها الإجراءات المبسّطة، والإعفاء من الغرامات.

عَمِلت هذه التدابير على زيادة إمكانية الوصول إلى نظم تسجيل المواليد زيادةً كبيرةً، كما أدّت إلى حدوث زيادة بمقدار اثني عشر ضعفاً في عدد الأطفال اللاجئين الذين وُلِدوا داخل المخيّمات في الأردن، وتمكنوا من الحصول على شهادات ولادة في عام 2016 (3,642 ولادة)، وفي عام 2015 (3,645 ولادة) بالمقارنة مع عام 2013 (295 ولادة في المجمل).

«الشّيءُ الأكثر أهميةً الذي كان يدور في ذهني، هو أنّني عند عودتي إلى سورية لرؤية زوجي، فإنّهم لن يسمحوا لابني بعبور الحدود بصحبتي، لو لم أمتلك شهادة ميلاده.»

زينب بصحبة ابنها إدريس، الذي أُتلفت شهادة ولادته في سورية عندما احترق بيتهم بأكمله أثناء اندلاع النّزاع. وقد انتاب القلق زينب بأن إصابة الشهادة بالتّلف من المحتمل أن يمنعه يوماً من جمع شمله بوالده الذي بقي داخل سورية.

”أُريدُ لأطفالي أن يحصلوا على تعليمهم، ولا أريدهم أن يكونوا غير مُسجّلين. أريد دائماً أن يكون وجودهم قانونياً. ولا أريد لهم أن ينتهي بهم المطاف بخيارات محدودة مثلي. بالحصول على التعليم، آمل أن يكونوا قادرين على العمل في مجال الطب أو الهندسة في وطنهم سورية، بدلاً من أن يعملوا في وظائف تؤمّن لهم طعاماً على المائدة فقط.“

فراس، لاجئ سوري مقيم في لبنان، كان قادراً على تسجيل ابنته بعد حدوث تغيير تنظيمي مهمّ في عام 2018، حيث تنازلت وتخلّت الحكومة فيه عن إجراءات التسجيل المتأخر للمواليد السوريين الذين وُلِدوا في لبنان خلال الفترة من 1 يناير / كانون الثاني عام 2011 و8 فبراير / شباط عام 2018.

لبنان

اعترافاً بأهمية تمتُّع كلُّ طفل، بمن فيهم الأطفال اللاجئون، بالحصول على هوية قانونية، فقد نفَّذت لبنان مبادرات مهمّة تهدف إلى الاستجابة إلى الاحتياجات المحدّدة للاجئين السوريين، الذين يصلون إلى لبنان منذ بدء الأزمة السورية.

إنّ تسجيلَ المواليد في لبنان عمليةٌ مُعقّدة يواجهها كلّ شخص، وتتكوّن من العديد من الخطوات، ويُمكن أن تكون أكثر صعوبة على اللاجئين من غيرهم. ولهذه الأسباب، فقد قامت الحكومة اللبنانية بوضع تدابير استثنائية لتعزيز عملية تسجيل المواليد من الأطفال السوريين. ومن الخطوات المهمّة كان تخلّي الحكومة اللبنانية عن حاجة والدي الطفل إلى امتلاك إقامة قانونية في لبنان لإكمال عملية تسجيل المواليد، فيما عملت على جعل عملية تسجيل واقعات الزواج أسهل كذلك. كما أنّ تفهّم الحكومة اللبنانية بأنّ العديد من اللاجئين لديهم بضع وثائق ثبوتية، أو أنّهم لا يملكون أي وثائق ثبوتية على الاطلاق، جعلها تقوم أيضاً بتبسيط إجراءات تسجيل واقعات ولادة هؤلاء الأطفال خلال مدة سنة واحدة يشترطها القانون كموعد أخير لتسجيل المواليد. كما أن هذا التيسير الجديث العهد لإجراءات عملية التسجيل المتأخر للمواليد ربما يُمكّن أكثر من 50,000 طفل سوري غير مُسجّلين، من الحصول على الأوراق الثّبوتية الضرورية.

وبالتّنسيق الوثيق مع القطاع الصحي، فإنّ نسبة 97 في المئة من المواليد السوريين الرُّضّع، ممّن وُلِدوا في لبنان في عام ٢٠١٨، تمّت ولادتهم بمساعدة قابلات قانونيات ماهرات، وقد استلموا أيضاً إشعارات تبليغ عن الولادة من الكادر الطبي. ويضمن هذا امتلاك الأطفال المستوى الأدنى من الوثائق الثبوتية المطلوبة للشروع في عملية تسجيل واقعات الولادة في تاريخ لاحق.

اللاجئ السوري فراس وزوجته يطلبان المساعدة لتسجيل أطفالهما، بمن فيهم محمد، حديث الولادة في لبنان.

العراق

استكمالاً للجهود التي بُذِلت داخل المنطقة بهدف تعزيز عملية تسجيل المواليد من الأطفال اللاجئين السوريين، ثمّة عملٌ مهمٌّ يجري تنفيذه داخل العراق بهدف إعطاء الأولوية لتسجيل الأطفال المواليد الذين أُجبروا على النّزوح، ومنهم الأطفال اللاجئون، والنازحون داخل العراق، أو عدا ذلك، الأطفال المتأثرين بالنّزاع.

وتماشياً مع الإجراءات المُبسّطة التي تمّ تقديمها في البلدان المجاورة للعراق، فقد اعتمدت سُلطات إقليم كردستان العراق تدابير مرنة بغية تيسير عملية تسجيل الأطفال السوريين. فتلك السلطات تَقبل الشهادات التي تُصدرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة إلى العائلات التي تفتقر إلى الوثائق الثبوتية المطلوبة كشروط مسبقة للتسجيل. لقد عملت هذه المبادرات، جنباً إلى جنب مع توفير العون القانوني والمشورة، على زيادة معدل تسجيل المواليد في أوساط اللاجئين السوريين من نسبة ٣٠ في المئة في عام ٢٠١٢ إلى نسبة ٧٣ في المئة في عام ٢٠١٥. كذلك فإن السلطات في إقليم كردستان العراق تُصدر أيضاً وثائق ثبوتية للهوية والإقامة لجميع الأطفال السوريّين الذين تبلغ أعمارهم ١٢ عاماً فما فوق.

للبناء على هذه الإجراءات المُيسَّرة، فقد أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملةً مكثّفة لتسجيل المواليد، تشمل رفع مستوى الوعي، ونشاطات إشراك المجتمعات المحلية في إقليم كردستان العراق، وذلك بغرض إعلام الأشخاص عن أهمية تسجيل أطفالهم الحديثي الولادة، وشرح الإجراءات لهم. لقد كانت هذه المبادرات ناجحةً كثيراً، وأسهمت في زيادة إمكانية تسجيل المواليد من الأطفال السوريين، ممّا أمّن لهم بالتّالي الدليل الثّبوتي على هُويتهم القانونية.

يزن، طفل لاجئ سوري، تم تسجيله على الفور عند الولادة، مما ضمن له هويّة قانونية.

مصر

نفّذت مصر حلولاً خلّاقةً تهدف إلى ضمان وتعزيز تسجيل المواليد من الأطفال اللاجئين السوريين، وذلك إقراراً منها بأهمية الوثائق الثبوتية للولادة، في تلبية احتياجات الحماية الفورية لهؤلاء الأطفال، وكذلك كأساس لتأمين وضعهم القانوني كضمانة لتأمين مستقبلهم.

ومع أن الأغلبية العظمى من الأطفال السوريين اللاجئين، ممّن وُلِدوا في مصر، جرى تسجيلهم عند الولادة بنجاح بمقتضى الإطار القانوني والإداري الحالي، تُوجَد مقاربةٌ أخرى ما زال العمل بها جارياً ألا وهي إدماج عملية تسجيل المواليد في البرامج والهياكل القائمة حالياً، ومنها على سبيل المثال، مراكز الاستقبال، والأنشطة المجتمعية المحلية، وخدمات الصحة العامة. وقد كان العون القانوني والمشورة القانونية عاملين مفيدين في ضمان قيام اللاجئين بمفاتحة الشركاء قبل الأوان بوقت طويل، مما يفسح المجال للشركاء في تنفيذ المبادرات التّدخّليّة في الوقت المناسب في حالة عدم توافر الأوراق الثبوتية المطلوبة كشرط أساسي لدى اللاجئين، مع العمل في الوقت ذاته على تجنّب السّير في الإجراءات المعقّدة للتسجيل المتأخر للاجئين.

لقد أدّت تلك المبادرات التّدخّليّة إلى بلوغ معدل تسجيل المواليد من الأطفال السوريين نسبة 92.2 في المائة، خلال الفترة من يونيو / حزيران 2015 إلى يونيو / حزيران 2016.

وبناءً على القرار الوزاري لعام ٢٠١٢، يستطيع اللاجئون السوريون المقيمون في مصر الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية العامة، ومنها خدمات صحة الأمومة. وهذا أمرٌ ضروريٌّ، لا لضمان إجراء عمليات التوليد الآمنة فحسب، بل من أجل إصدار إشعارات الإبلاغ الرسمي عن الولادة من جانب موفّري الخدمات الصحية أيضاً، كلٌّ فيما يخصّه.

اللاجئون السوريون: زهور، ذات ال ٦ أعوام، يامن ذو ال ٨ أعوام، ولوجان ذات ال ٣ أعوام، أثناء تسجيلهن في مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحي الزمالك في القاهرة.

”اليوم، أُتيحت لنا فرصة الحصول على شهادات ميلاد لأطفالنا. فهذه هي البداية لكل شيء. إنها نقطة البداية، عندما يتم إثبات وجود الشخص كمواطن، ويمكنه الحصول على التعليم، والحصول على الحماية، وتوفير دليل الحماية من جانب الحكومة الموريتانية. كما أن الافتقار إلى التّوثيق هو إحدى القضايا الأكثر إشكاليّة التي تطال الأشخاص المستضعفين (الضعفاء المعرّضين للمخاطر) في العالم في الوقت الرّاهن. لا يُمكن لأفراد عائلتي أن يكونوا تائهين في العالم. إنهم ينتمون! نودّ أن نشكر حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المبادرة والموارد التي أتاحوها لنا لتحقيق هذا الأمر (الحصول على شهادات الميلاد).

عبد العزيز، لاجئ في مُخيم مبرة في موريتانيا، وهو يستلم شهادة ميلاد طفله.

تسجيل المواليد على النطاق الأوسع في الإقليم

موريتانيا

في الماضي، لم تكن الحكومة الموريتانية تُصدر شهادات ميلاد لجميع اللاجئين. وفي الآونة الأخيرة، تغيّر هذا الوضع عندما قرّرت السلطات إصدار شهادات ميلاد للأطفال اللاجئين الذين يولدون في مخيم مبرة (Mberra). لقد تم اصدار أولى شهادات الميلاد في شهر فبراير / شباط ٢٠١٨، في حين أنّ أي أطفال يولدون بعد ذلك في المخيّم تتوافر لهم الآن إمكانية الحصول على شهادات الميلاد. وإشادةً بالمستجدات المهمّة التي حدثت في السنوات الأخيرة، يشجّع جميع الأطفال اللاجئون الذين يولدون في موريتانيا على الحصول على شهادات ميلاد، وهو أمر ضروري لحمايتهم، بغض النظر عن مكان ولادتهم.

وقد لوحظت المزيد من المستجدات في شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ٢٠١٨، عندما باشرت السلطات الموريتانية بإصدار بطاقات هوية وطنية لما يزيد عن ٥٧,٠٠٠ لاجئ من دولة مالي، من الذين سعوا إلى الحصول على اللجوء في مخيم مبرة للاجئين، مع وجود خطط تهدف إلى توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية في المستقبل. وتُستَخدَم بطاقة الهوية الوطنية كدليل إثبات على الهُويّة، كما تجعل من إقامتهم قانونية. وهذا الأمرٌ مهمٌّ على وجه الخصوص، نظراً لأن الكثير من اللاجئين قد أُجبروا على الفرار من دون أن يتمكّنوا من حمل أي وثائق معهم. وسوف يكون اللاجئون المقيمون الآن في مخيم مبرة قادرين على الانتقال بحرّية خارج حدود المخيم؛ الأمر الهام بالنسبة لهم ليتمكنوا من عيش حياة مستقلة يعتمدون فيها على أنفسهم، وتمكنهم من متابعة أهدافهم المهنية والتعليمية، والمساهمة بطريقة هادفة في الاقتصاد والمجتمع الموريتانيين على نطاق أوسع.

عائلة من مخيم مبرة في موريتانيا وهي تستلم شهادة ميلاد طفلها.

”أودّ أن أشكر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والحكومة الموريتانية لمَنحي هذه الوثيقة القانونية التي تفسح المجال لي للحصول على حقوق أساسية مُحددة بعينها.“

عبد العزيز، لاجئ من مخيم مبرة،
بعد استلام بطاقة هويته.

لاجئ داخل مخيم مبرة يستلم بطاقة هويته الوطنية من كوادر عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الأشخاص النازحون داخلياً في اليمن

لكي تضمن مصلحةُ الأحوال المدنية والسجل المدني في اليمن امتلاكَ جميع الأشخاص الوثائق الثبوتية التي يستحقونها للحصول على الجنسية، فإنّ هذه المصلحة تقوم - بدعمٍ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - بإصدار بطاقات هوية مؤقتة رسمية للأشخاص النازحين داخلياً. فقد تم إصدار وثائق ثبوتية مدنية لما مجموعه ٢٦٣ شخصاً – منهم أشخاصٌ نازحون داخلياً، وأشخاصٌ نازحون داخلياً عائدون إلى محل إقامتهم الأصلية، ابتداءً من شهر نوفمبر / تشرين الثاني من عام ٢٠١٨، الأمر الذي أتاح لهم الفرصة لتقديم طلبات الحصول على شهادات الميلاد. وقد عملت هذه المبادرة الهامة بدورها على تحسين إمكانية حصول الأشخاص النازحين داخلياً على الخدمات، ومن ضمنها المساعدات النقدية. وفي نهاية المطاف، عند إتمام تطبيق هذ المشروع بالكامل، سوف يتم إصدار الوثائق الثبوتية المدنية لما مجموعه ٢,٠٠٠ شخص.

أطفال نازحون في اليمن يلعبون تحت أشعة الشمس. يوفر إصدار الوثائق المدنية للأشخاص النازحين داخليا إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتي توفر بدورها الإغاثة التي تزداد الحاجة إليها في المجتمعات المتضررة، بما في ذلك الأطفال.

الفصل الثالث:

تأكيد وجود الجنسية والحصول عليها

تأكيد وجود الجنسية والحصول عليها

اتّخذت الدولُ في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطواتٍ مهمة للتّوصّل إلى حلول للأوضاع الحالية لانعدام الجنسية. فعن طريق تسهيل إمكانية حصول عدد كبير من الأفراد على الجنسية، تضمن الدول أنّ هؤلاء الأشخاص قادرون على «الانتماء»، وعلى المشاركة التّامّة في مجتمعاتهم. ففي العراق وسورية، مكّنت التّغييراتُ الحديثة العهد نسبياً، والتي أجرتها هاتان الدولتان في قوانين الجنسية لديهما، أعداداً كبيرة من الأشخاص من الحصول على الجنسية. والمُبيّنة أدناه.

عن طريق تسهيل إمكانية حصول عدد كبير من الأفراد على الجنسية، تضمن الدول أنّ هؤلاء الأشخاص قادرون على «الانتماء»، وعلى المشاركة التّامّة في مجتمعاتهم.

أفِرين طفلةٌ يافعةٌ، عمرها ١٠ سنوات، حصلت مؤخّراً على جنسية بعد إجراء إصلاحات قانونية في العراق.

وحالما حصلت على بطاقة الهوية الوطنية، شعرت بأنها قد انتمت أخيراً، كما لو كانت مماثلةً في نهاية الأمر لأي شخص آخر. وهي جاهزةٌ لمعانقة مستقبلها والبدء بتحقيق أحلامها.

وتعمل المبادرات المماثلة لهذه المبادرة داخل المنطقة على تحويل حياة آلاف الأشخاص، ومنهم الأطفال.

منتفعةٌ يافعةٌ من مجتمع الأكراد الفيليين (الفيلية) في ديالا عند استلامها هويتها المدنية الوطنية.

51

سورية

في سورية، حُرِم ما يقرُب من ٣٠٠,٠٠٠ سوري كردي من جنسيتهم في عام ١٩٦٢ أثناء إجراء إحصاء سكاني خاص في محافظة الحسكة. وقد جرى خفض هذا الرقم منذ ذلك الحين إلى ١٦٠,٠٠٠. لقد اتُّخذت خطواتٌ مهمّة لمعالجة وضع هؤلاء الأكراد السوريين الذي حُرِموا من جنسيتهم. كان أبرزها على وجه الخصوص سَنُّ المرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ٢٠١١، الذي أدّى منذ ذلك إلى منح الجنسية لما يزيد عن ٦٩,٠٠٠ شخص عديم الجنسية من الأقلية الكردية العرقية. وما زال هذا المرسوم التشريعي ساري المفعول حتى يومنا هذا.

لقد أدّى منح الجنسية إلى منح الأكراد السوريين، مثل آلاكان، بداية وفرصاً جديدة لمستقبل مشرق.

”لا أجد ما يكفي من الكلمات للإعراب عن شكري وامتناني لمساعدتكم لي!“

منتفع من مجتمع البدون في البصرة بعد استلامه شهادة جنسيته.

العراق

مَهَّدَ قانون الجنسية العراقي لعام ٢٠٠٦ السّبيل أمام الأكراد الفيليين (الفيلية) في العراق – والذين تم نزعَ الجنسيةَ من الكثير منهم من قبل الحكومة في ذلك الوقت، في عام ١٩٨٠، لكي يكتسبوا من جديد الجنسية العراقية. وقد أوردت التقارير بأن تنفيذ أحكام هذا القانون قد أدّى إلى خفض عدد الأشخاص العديمي الجنسية بمقدار ١١٠,٠٠٠ حالة. ويُقدِّم شركاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق المساعدة إلى الأشخاص الذين قد يلمسون فروقاً إيجابية في حياتهم نتيجة هذا التغيير في القانون. خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، ساعدت المفوضية – من خلال شريكها في العراق – على إيجاد الحلول لما مجموعه ٣,٣٥٦ فرداً من خلال حصولهم على الجنسية وتأكيد جنسيتهم. تتعلق هذه المساعدة باصدار شهادات الجنسية، وبطاقات هوية الأحوال المدنية، والوثائق القانونية الأخرى من خلال تمثيل الأشخاص العديمي الجنسية في المحاكم المحلية، بصفة رئيسية، للأكراد الفيلية في ديالا، والبدون (الأشخاص الذين لا يملكون جنسية) في البصرة.

عائلة منتفعة تنتمي إلى مجتمع البدون في البصرة، برفقة ممثل عن شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حال استلامهم بطاقات الهوية الوطنية.

للحصول على المزيد من المعلومات، ولقراءة المزيد عن هذا الموضوع:

Global Campaign for Equal Nationality Rights and UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), Equal Citizens, Thriving Families, Stronger Societies: Realizing Gender-Equal Nationality Rights in the Middle East-North Africa Region, 5 April 2018, available at: https://www.refworld.org/docid/5ac335644.html

الحملة العالمية للمساواة في حقوق الجنسية والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مواطنون متساوون، عائلاتٌ مزدهرة، مجتمعات أقوى: تحقيق المساواة بين الجنسين في حقوق الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 0 أبريل / نيسان عام ٢٠١٨، متوافرة على الموقع الإلكتروني: https://www.refworld.org/docid/5ac335644.html

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), In Search of Solutions: Addressing Statelessness in the Middle East and North Africa, September 2016, available at: https://www.refworld.org/docid/57dbdaba4.html

المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في البحث عن الحلول: التَّصدّي لانعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سبتمبر / أيلول ٢٠١٦، متوافرة على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: https://www.refworld.org/docid/57dbdaba4.html

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), Good Practices Paper - Action 3: Removing Gender Discrimination from Nationality Laws, 6 March 2015, available at: https://www.refworld.org/docid/54f8377d4.html

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورقة بحثية حول الممارسات الجيدة – الإجراء ٣: إزالة التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، ٦ مارس / آذار ٢٠١٥، متوافرة على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: https://www.refworld.org/docid/54f8377d4.html

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), Good Practices Paper - Action 7: Ensuring birth registration for the prevention of statelessness, November 2017, available at: https://www.refworld.org/docid/5a0ac8f94.html

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورقة بحثية حول الممارسات الجيدة – الإجراء ٧: ضمان تسجيل المواليد لمنع حدوث انعدام الجنسية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، متوافرة على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: https://www.refworld.org/docid/5a0ac8f94.html

UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), Background Note on Gender Equality, Nationality Laws and Statelessness 2019, 8 March 2019, available at: https://www.refworld.org/docid/5c8120847.html

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مذكرة خلفية معلوماتية حول المساواة بين الجنسين، قوانين الجنسية وانعدام الجنسية ٢٠١٩، ٨ مارس / آذار، متوافرة على الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: https://www.refworld.org/docid/5c8120847.html

الأمانة العامة

تصوير

الغلاف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / س. رِتش
داخل الغلاف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / فريدريك نوي
ص. ٨: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ص. ١٢: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بسام دياب
ص. ١٤: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بلقيس البشارات
ص. ١٦: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / العراق
ص. ١٨: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بسام دياب
ص. ٢٠: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / رشيد حسين رشيد
ص. ٢٢: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بسام دياب
ص. ٢٤: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / دايفيد آزيا
ص. ٢٨-٢٩: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / رشيد حسين رشيد
ص. ٣٠: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / جاريد كاهلر
ص. ٣٢،٣٤: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / كريستوفر هيرويغ
ص. ٣٦: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / حسام الحريري
ص. ٣٨: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / س. رِتش
ص. ٤٠: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ص. ٤٢: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / موريتانيا
ص. ٤٤: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / فيولا إي. بروتوميسو
ص. ٤٦: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / إي. هوكشتاين
ص. ٥٠: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / العراق
ص. ٥٢: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / هاني
ص. ٥٤: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / العراق
ص. ٥٦: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أنا هنا